الأفعال الماضية بين البناء للفاعل والبناء للمفعول ودلالاتها في القراءات القرآنية

Past Simple Verbs Between The construct Of The Subject And The Construct Of The Object And Its (The Verbe)Meanings In The Quranic Readings

الدكتورة. بسمة بله باسي

قسم اللغة والأدب العربي - جامعة الشهيد حمَّة لخضر- الوادي(الجزائر)
bellabaci-basma@univ-eloued.dz

تاريخ الإيداع: 2020/10/29 تاريخ القبول: 2021/01/01 تاريخ القبول: 2021/03/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة قضية تنوع صيغ الأفعال الماضية بين البناء للفاعل والبناء للمفعول ودلالاتها في القراءات القرآنية، وهي من القضايا الشائعة التي لقيت اهتماما واسعا لدى علماء اللغة والنحو وعلماء التفسير كل حسب اختصاصه، إلّا أن التركيز في هذه الدراسة سيكون منصبا على دلالات هذا التنوع، وما مدى اتفاق القراء العشرة في بناء هذه الأفعال للفاعل وبنائها للمفعول، وهل هذا التغاير تغاير تنوع أم تناقض، وهل التغير في المبنى يستوجب تغيرا في المعنى.

الكلمات المفتاحية: صيغ الفعل، البناء للفاعل، البناء للمفعول، القراءات القرآنية، دلالة التنوع

Abstract:

The Researcher Wanted In This Study To Deal About The Different Forms Of Verbs In The Past Simple Tense Between The Constructing subject and constructing object And Their Meanings In The Quranic Readings. It Is One Of The Most Common Issues, Which Gained Wide Attention From Scientists Of Language And Grammarians Also Scientists Of Quranic Interpretation, Each According To His Speciality . But The Focus In Our Study Mainly On The Meanings Of This Different Forms And To What Extent The Ten Readers Agree About The Verbs And Their Constructing subject and constructing object. Also, We Raise The Question, Does This Variation Is Variation Of Diversity Or Contradiction, And Does the Change In The Form Lead To Change In The Meaning.

key words: Triliteral Verb . Constructing subject, constructing object, Quranic Readings, diversity Meanings

مقدمة:

تنقسم الأفعال في العربية من حيث الزّمن الى ماضية ومضارعة، ومن حيث البناء الى قسمين بناء للفاعل وبناء للمفعول، فنجد في كتب الأفعال أنَّ الفعل ينقسم باعتبار معناه الى: مبني للفاعل، ومبني للمفعول، فالفعل المبني للفاعل: هو ما كان له فاعل، أو اسم ظاهر أو مستتر، نحو: الكريم يحب الخير، أصبح الصدق مؤذيا، والفعل المبني للمفعول: ما حذف فاعله، وأنيب عنه غيره، نحو: صِيم رمضان، سِيرَ سيرٌ طويلٌ.[1]

وبذلك تنوعت صيغ الأفعال الماضية في القراءات القرآنية بين القراء العشرة على عدة أضرب، من أبرزها بناء الفعل للفاعل وبناؤه للمفعول.

والواقع أنَّ هذا النوع من الخلاف بين العشرة يختص بالحركات غالبا، فالرّسم واحد والأصل في الفعلين واحد، ولكنّه يعيد ترتيب الجملة التي وقع فيها التغيير، وأقصد بالترتيب هنا: المواقع الاعرابية فالفاعل يصير مفعولا، والمفعول يصبح فاعلا كقوله (سبحان تعالى): ﴿حَتَّى إِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ﴾ (سبأ: 23)، حيث قرئت (فَزَّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ)،[2] ومما ورد الخلاف بين العشرة فيه بين البناء للفاعل، والبناء للمفعول، ما نجده في الزمن الماضي، ويأتي هذا المقال لتفصيل القول في هذه الصيغ، واختلاف القراء العشرة حولها وأثر ذلك التنوع في الدلالة .

فما مدى تنوع صيغ الأفعال الماضية في القراءات القرآنية بين البناء للفاعل والبناء للمفعول وما دلالة هذا التنوع إن وجد؟

يوجد في القرآن الكريم من الأفعال ما اختلف القراء العشرة فيه بين البناء للفاعل، والبناء للمفعول، فيبنى الفعل في زمن الماضي تارة، وفي زمن المضارع أخرى، ولتفصيل القول في تنوع صيغ هذا النوع من الأفعال، فقد خصّصت هذا المقال في صيغ الأفعال الماضية، فتناولت الأفعال التي تبنى للمفعول بضمّ أولها وكسر ما قبل آخرها، والأفعال التي تبنى بضم أوّلها وثالثها وكسر ما قبل آخرها، والأفعال التي تبنى بفتح وضم أولها وثانيها مشدد.

أولا: ما يُضَم أوله ويكسر ما قبل آخره

اختلف القراء العشرة في الفعل الماضي بين بنائه للفاعل وبنائه للمفعول، بضم أوله وكسر ما قبل آخره، وفيما يلي تفصيل القول في هذا التنوع، وأثره على الدلالة، ومن أمثلة ذلك:

1. الفعل (أسس)، قال (سبحانه تعالى): ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى﴾ (التوبة: 109)

قرأ "نافع" و"ابن عامر" (أُسِّسَ) بضم الألف وكسر السين، وقرأ الباقون (أَسَّسَ) بفتح الألف والسين.

فأما قراءة (أُسِّسَ) بضم الألف وكسر السين، فعلى البناء للمفعول وحجّتهم قَوْله قبلهَا (لمَسْجِد أسس على التَّقْوَى)، قَالُوا وَإِنَّمَا كَانَ يحسن تَسْمِيَة الْفَاعِل لَو كَانَ للْفَاعِل ذكر، فَأَمّا إِذا لم يكن للْفَاعِل ذكر وَقد تقدمه (لمَسْجِد أسس على التَّقْوَى) على ترك تَسْمِيَة الْفَاعِل، فَترك التَّسْمِيَة أَيْضا فِي هَذَا أقرب وَأولى على أَنّ الْمَسْجِد الَّذِي أُسِس على التَّقْوَى هُوَ الْمَسْجِد الَّذِي بُنْيَانه على تقوى من الله، وَهُوَ مَسْجِد الرَّسُول صلى الله عَلَيْه وسلم.[3]

وأما في قراءة (أَسَّسَ) بفتح الألف والسين، حجتهم فِي ذَلِك أَنّ صدر هَذِه الْقِصَّة هُوَ مَبْنِيّ على تَسْمِيَة الْفَاعِل وَهُوَ قَوْله (وَالَّذين اتَّخذُوا مَسْجِدا) فَجعل الاتخاذ لَهُم فَكَذَلِك التأسيس يَجْعَل لَهُم، ليَكُون الْكَلَام وَاحِدًا، ثمَّ قَالَ بعد ذَلِك (لَا يزَال بنيانهم الَّذِي بنوا رِيبَة) وَالَّذين بنوا رِيبَة هم الَّذين أسسوا، فَلذَلِك آثروا تَسْمِيَة الْفَاعِل.[4]

وهكذا فإن القراءة بالبناء للفاعل تدل على أنّه الباني والمؤسس، فأسند الفعل إليه، وبناه له، كما أضاف البنيان إليه في قوله : بنيانه فكما أنّ المصدر مضاف إلى الفاعل، كذلك يكون الفعل مبنيّا له، ويدلّ على ترجيح هذا الوجه اتفاقهم على قوله: (أمن أسس بنيانه على)، ومن بنى الفعل للمفعول به، لم يبعُد أن يكون في المعنى كالأوّل، لأنّه إذا أسّس بنيانه فتولى ذلك غيره بأمره، كان كبنيانه هو له، وكان القول الأوّل أرجح لما قلنا.[5]

ويرى "الزجاج" أنَّ قراءتي (أَسَّسَ)، و (أُسِّسَ) جَيدَتان، والذي ذُكِرَ غير هاتين جائزُ في العربية، غير جائز في القراءَة، إلا أن تثبتَ به رواية.[6]

وممّا تمّ ذكره يمكننا القول إنّ القراءتين جيدتان، وقد أدتا معنيين متقاربين، وإن لم يتطابقا، غير أنَّ قراءة (أُسِّس) على البناء للمفعول، تؤدي معنى بلاغي أعظم، من قراءة (أسَّس)

على البناء للفاعل، سواء في تعظيم المسجد الذي يبنى على تقوى من الله، أو في تحقير المسجد الذي لا يبنى على تقوى من الله.

2. الفعل (فصل)، قال الله (سبحانه تعالى): ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْه﴾ (الأنعام: 119)

قرأ "أبو جعفر" و"نافع" و"يعقوب"، و"حفص" عن "عاصم"، (فَصَّلَ) بفتح الفاء والصاد، و(حَرَّمَ) بفتح الراء والحاء، وقرأ "ابن كثير" و"ابن عامر" و"أبو عمرو" (فُصِّلَ)، بضم الفاء وكسر الصاد، و(حُرِّمَ) بضم الحاء وكسر الراء، وقرأ "عاصم" برواية "أبي بكر"، و"حمزة" و"الكسائي" و"خلف" (فَصَّلَ) بفتح الفاء والصاد، (حُرِّمَ) بضم الحاء وكسر الراء.[7]

فأما في قراءة (فُصِّل)، بضم الفاء وكسر الصاد، و(حُرِّم) بضم الحاء، وكسر الراء، وذلك على بناء الفعلين للمفعول، ونائب فاعل (فُصِّلَ) (ما)، ونائب فاعل (حُرِّم) ضمير مستتر جوازا تقديره (هو) يعود على (ما).

وأما قراءة (فَصَّل) بفتح الفاء، والصاد، و(حَرَّم) بفتح الحاء والراء، وذلك على بناء الفعلين للفاعل، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره (هو)، يعود على الله (عزّ وجل) المتقدم ذكره.

وأما قراءة "شعبة"، و"حمزة"، و"الكسائي"، و"خلف العاشر"، (فصَّل) بالبناء للفاعل، و(حُرِّم) بالبناء للمفعول،[8] فوجهها قوله: قد فَصَّلنا الآيات، ووجه حُرِّم قوله: حرمت عليكم الميتة [المائدة: 3].[9]

قال "الأزهري": مَنْ قَرَأَ (وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ) فمعناه بالفتح: قد فَصَّلَ لكم الحرام من الحلال، أي: ميَّز وبيَّن، وموضع (ما) نصب.

ومن قرأ (وَقَدْ فُصِّلَ لَكُمْ مَا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ) فهو على البناء للمفعول، والمعنى واحد؛ لأنّ الله (عزّ ول) هو المفصل المحَرِّمُ.[10]

وممّا سبق ذكره يمكننا القول إنَّ القراءات الثلاث التي ذكرناها، قراءات متواترة القراءة بها، وإن دلت قراءة الفتح (فَصَّلَ) و(حَرَّمَ) على البناء للفاعل، وقراءة الضم (فُصِّلَ)، و(حُرِّمَ) على البناء للمفعول، إلا أنَّ القراءات متَّفقات المعاني غير مختلفات، وإن كانت قراءة البناء للمفعول أبلغ في تأدية الدلالة المراد الوصول إليها.

3. **الفعل (أحل)**، قال الله (سبحانه تعالى): ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾ (النساء: 24)

قرأ "أبو جعفر"، و"عاصم" برواية "حفص"، و"حمزة" و"الكسائي" و"خلف" (وَأُحِلَّ)، بضم الألف وكسر الحاء، وقرأ الباقون (وَأَحَلَّ) بفتح الألف والحاء.[11]

فأمّا قراءة (وأُحِلَّ)، بضم الألف وكسر الحاء، فهو رد على (حرمت عليكم)،[12] على البناء للمفعول، و(ما) اسم موصول نائب فاعل، فطابق بين أوّل الكلام وآخره، فكأنّه قال: (حرّم عليكم كذا، وأحلّ لكم كذا)،[13] وحجّتهم أَن ابْتِدَاء التَّحْرِيم فِي الْآيَة الأولى أجري على ترك تَسْمِيَة الْفَاعِل، وَهُوَ قَوْله (حرمت عَلَيْكُم أُمَّهَاتكُم)، وَمَا ذكر بعدهن، فأجري التَّحْلِيل عقيب التَّحْرِيم وعَلى لَفظه، ليَكُون لفظ التَّحْرِيم والتحليل على لفظ وَاحِد،[14] وفي ذاك مراعاة مشاكلة ما بعد بما قبل.[15]

وأما قراءة (وأَحَلَّ) بفتح الألف والحاء،[16] فعلى البناء للفاعل، والفاعل ضمير والمراد به الله تعالى، و(ما) اسم موصول مفعول به،[17] ردا على قوله تعالى: (كتاب الله عليكم)، وهذا يقتضي ألا يحرم من النساء إلا من ذكر، وليس كذلك، فإن الله تعالى قد حرَّم على لسان نبيّه من لم يذكر في الآية،[18] وحجّتهم فِي ذَلِك قربه من ذكر الله، فَجعلُوا الْفِعْل مُسْندًا إِلَيْهِ لذَلِك وَهُوَ قَوْله (كتاب الله عَلَيْكُم وَأحل لكم) أَي وَأحل الله لكم.[19]

ويحسِّن "محمد سالم محيسن" قراءة الفتح قائلا: " فبناء الفعل للفاعل ها هنا حَسَنٌ، ومَنْ بنى الفعل للمفعول به فقال: (وَأُحِلَّ لَكُمْ) فهو في المعنى يؤول إلى الأول، وذلك لمراعاة ما قبله".[20]

خلاصة القول في هذا أنَّ القراءتين وإن اختلف بناؤهما بين الفاعل والمفعول، إلا أنّهما تؤديان الدلالة نفسها، ومع ذلك يمكننا القول إنَّ اختيار فتح الهمزة (أَحل) أليق بتجانس الكلام، وارتباط بعضه ببعض، وذلك لقرب اسم الله جلَّ ذكره منه، وبعد (حرمت) منه.

ثانيا: ما يضم أوّله وثالثه ويكسر ما قبل آخره (المبدوء بهمزة وصل)

يوجد في القرآن الكريم من الأفعال ما يُبنى الفعل منها للمفعول بضمّ أوله وثالثه وكسرِ ما قبل آخره، وقد اختلف القراء العشرة في هذه الأفعال على ضربين؛ فمنهم من يبنى هذه الأفعال للفاعل، ومنهم من يبنيها للمفعول، وفيما يلي تفصيل القول في ذلك:

1. الفعل (استحق)، قال الله (سبحانه تعالى): ﴿فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ﴾ (المائدة: 107)

قَرَأَ "حَمْزَة" وَ "أَبُو بكر" (اسْتُحق) بِضَم التَّاء (الاولِينَ) على الْجَمِيع، قَرَأَ "حَفْص" (اسْتَحق) بِفَتْح التَّاء (الأوليان) على التَّثْنِيَة، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ (اسْتُحق) بِضَم التَّاء (الأوليان).[21]

فأما قراءة من قرأ (اسْتُحق) بِضَم التَّاء (الاولين) على الْجَمِيع، قَالَ الْفراء: كَانَ ابْن عَبَّاس أَيْضا يقْرَأ (الْأَوَّلين) يَجعله نعتا للَّذين، وحجته مَا قَالَه ابْن عَبَّاس قَالَ أَرَأَيْت إِن كَانَ الأوليان صغيرين كَيفَ يقومان مقامهما،[22] ومن قرأ الأولين رده على الذين، وكأنّ المعنى من الذين استحق عليهم أيضا الأولين، قال: وهي قراءة "ابن عباس" ﷺ.[23]

وأما في قراءة من قرأ (اسْتَحق) بِفَتْح التَّاء (الأوليان) على التَّثْنِيَة و(الأوليان) رفع استحق، الْمَعْنى اسْتحق عَلَيْهِم الأوليان رد الْأَيْمَان.[24]

وأما قراءة الباقين (اسْتُحق) بِضَم التَّاء (الأوليان)، وتأويلها الأولى فَالْأولى وَالْأَقْرَب قَالَ "الْفراء": الأوليان أَرَادَ وليي،[25] ويقال: فلان أولى بهذا الأمر من فلان أي أحق به، وهما الأوليان الأحقان، وقرأ بها "علي" (عليه السلام) أيضا، وقال "الفراء": من قرأ الأوليان أراد وليي.

ويبيّن "مكي بن أبي طالب القيسي"، أنّ الذي عليه الجماعة في قراءتها هو اختيار ضم التاء، والأوليان تثنية أولى أي: أولى بالوصية، أو بالميراث، أو بالميت، على الاختلاف في ذلك،[26] وهذا قول "الزجاج" أيضا .[27]

ومنه يمكننا القول إنّ القراءات الثلاث وانْ اختلفت صيغها، بين البناء للمفعول (أُستُحق)، والبناء للفاعل (إستَحق)، وبين التثنية في (الأوليان) والجمع في (الأولين)، إلا أنّها أدت الدلالة نفسها، ولم يؤثر الاختلاف بينها على السياق العام للآية.

ثالثا: ما يُضم أوّله ويفتح ثانيه مشددا (ما كان مضعفا ثلاثيا)

يوجد في القرآن الكريم من الأفعال ما يبنى الفعل فيها للمفعول، بضم أوّله وفتحه وتشديد ثانيه، وقد اختلف القراء العشرة في هذه الصيغ الفعلية على أضرب; فمنهم من يبني الفعل للفاعل، ومنهم من يبني الفعل للمفعول، ولتفصيل القول في هذا اخترنا عددا من الأمثلة، لتوضيح هذا الاختلاف بين القراء وأثره على الدلالة.

1. الفعل (صدّ)، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ﴾ (غافر: 37)

قرأ "أبو جعفر" و"نافع" و"ابن كثير" و"ابن عامر" و"أبو عمرو" (صَدّ) بفتح الصاد، وقرأ "عاصم" و"حمزة" و"الكسائي" و"يعقوب" و"خلف" (صُدَّ) بضم الصاد.[28]

فأمّا قراءة (صَدَّ) بفتح الصاد، فأسندوا الْفِعْل إِلَى الْفَاعِل وَجعلُوا الْفِعْل لَهُ، لِأَنّ فِرْعَوْن تقدم ذكره، وَهُوَ الصَّاد عَن السَّبِيل فِي قَوْله تَعَالَى: (لأقطعن أَيْدِيكُم وأرجلكم) وَنَحْو هَذَا، وَمِمَّا يُقَوي بِنَاء الْفِعْل للْفَاعِل قَوْله (الَّذين كفرُوا وصَدوا عَن سَبِيل الله) فلَذَلِك أسندوهَا هُنَا إِلَى الْفَاعِل،[29] أي صدَّ عَنِ السَّبِيلِ المستقيم بكفره،[30] قال ابن عباس (رضي الله عنهما) أي: وصدّ فرعون الناس عن السبيل.[31]

وأما قراءة (صُدَّ) بضم الصاد،[32] على البناء للمفعول، فقد جعلوا الْفِعْل لله، لأن الله صده عَن السَّبِيل كَمَا قَالَ (وطُبع على قُلُوبهم)، أَي طبع الله عَلَيْهَا، وحجتهم أَن الْكَلَام أَتَى عقيب الْخَبَر من الله، فَلفظ البناء للمفعول وَهُوَ قَوْله (وَكَذَلِكَ زُين لفرعون)، فَجرى الْكَلَام بعده بترك تَسْمِيَة الْفَاعِل، ليأتلف الْكَلَام على نظام وَاحِد[33].

ويفْصِل الطبري الخلاف قائلا:" والصواب من القول في ذلك أن يقال: إنهما قراءتان معروفتان في قراءة الأمصار، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب".[34]

وممّا سبق ذكره يمكننا القول إنَّ: اختلاف بناء الفعل في القراءتين أدى الى اختلاف فاعله، ففي الفتح (صَدَّ) تعود دلالة الفعل الى الفاعل، وهو فرعون، وفي الضم (صُدَّ) تعود دلالة الفعل على ما لم يسمى فاعله وهو الله عز وجل، فأدّت بذلك صيغة البناء للمفعول دلالة أعظم للصدّ منها في قراءة البناء للفاعل.

2. الفعل (عمي)، قال الله (سبحانه تعالى): ﴿قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَآتَانِي رَحْمَةً مِنْ عِنْدِهِ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾ (هود: 28)

قرأ "عاصم" في رواية "حفص"، و"حمزة" و"الكسائي" و"خلف" (فَعُمِّيَتْ) بضم العين وتشديد الميم، وقرأ الباقون (فَعمِيَتْ) بفتح العين وتخفيف الميم.[35]

فأمّا قراءة (فَعُمِّيَتْ)، بضم العين وتشديد الميم، أَي أُخفيت، كَمَا يُقَال عميت عَلَيْهِ الْأَمر حَتَّى لَا يبصره، فالْفِعْل مُسْند إِلَى الله وهُوَ الَّذِي عماها فَردَّتْ إِلَى البناء للمفعول، وَالْمعْنَى وَاحِد، وَالْعرب تَقول عمي علىَّ الْخَبَر، وَهِي مَعَ ذَلِك لَيْسَ الْفِعْل لَهَا فِي الْحَقِيقَة وَإِنَّما استجازوها على

مجَاز كَلَام الْعَرَب، فَإِذا ضممت العين كَانَت مَفْعُولا بهَا غير مُسَمّى فاعلها، فَاسْتَوَى حِينَئِذٍ الْكَلَام فَلم يحْتَج إِلَى مجَاز كَلَام الْعَرَب، وَترك الْمجَاز إِذا أمكن تَركه أحسن وَأولى، وَأُخْرَى وَهِي أَن ذَلِك أَتَى عقيب قَوْله (وآتاني رَحْمَة من عِنْده) وَذَلِكَ خبر من نوح أَن الله تَعَالَى خصّه بِالرَّحْمَةِ.[36]

وأما في قراءة من قرأ (فَعمِيَتْ) بفتح العين وتخفيف الميم، فالحجة لمن فتح وخفّف: أنه جعل الفعل للرحمة، ومعناهما قريب، يريد: فخفيت.[37]

في حين يعلل "مكي بن أبي طالب القيسي" لقراءة الفتح بـ: أنَّ معنى الآية على الحقيقة أنّهم عموا عن الرحمة، ولم تعْمَ الرحمة عليهم، فهو من باب " أدخلت القبر زيدا، وأدخلت القلنسوة رأسي" وحسن هذا في كلام العرب.[38]

ويرى "الطبري" أنَّ أولى القراءتين في ذلك بالصواب قراءة من قرأه: (فعُمِّيت) بضم العين وتشديد الميم للذي ذكروا من العلة لمن قرأ به،[39] ومعناه واحد يعني فخفيت عليكم هذه النعمة والرحمة.[40]

ومنه يمكننا القول إنَّ القراءتين معناهما واحد، وهو خفيت عليكم هذه النعمة والرحمة غير أنَّ حجة من ضمّ وشدَّد (عُمِّيَت) أنّه دل بذلك على بناء الفعل للمفعول، بينما حجة من فتح وخفَّفَ (عَمِيَت) أنه جعل الفعل للرحمة.

3. الفعل (أخفي)، قال تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (السجدة: 17)

قرأ "حمزة" و"يعقوب" (أُخْفِيْ) ساكنة الياء، وقرأ الباقون (أَخْفِيَ) بفتح الياء.[41]

فأما قراءة (أُخْفِيْ)، فالله (جلّ وَعز) يخبر عَن نَفسه، أَي مَا أُخْفِي لَهُم، بحجة مَا يتَّصل بالحرف وَهُوَ قَوْله قبله (وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفقُونَ)، وَيُقَوِّي هَذَا قِرَاءَة "عبد الله بن مَسْعُود" (مَا نخفي لَهُم) بالنُّون،[42] والألِفُ هنا ألِفُ المخبر عن نفسه، كأنّه: لا تعلم نفس الجزاء الذي أخْفِي لهم أنا.[43]

قال الشاعر:

يَقُولُ نِسَاْء يَحْتَسِينَ مَوَدَّتِي ... لِيَعْلَمْنَ مَا أُخْفِي وَيَعْلَمْنَ مَا أُبْدِي.[44]

ووجه الشاهد في هذا البيت في شطره الثاني فيقول الشاعر ليعلمن ما أخفي وما أبدي، وكأنّه يقول ليعلمن ما أخفي أنا، وليعلمن ما أبدي أنا.

وأما قراءة (أَخْفَيَ) فعلى البناء للمفعول، وَيُقَوِّي بِنَاء الْفِعْل للْمَفْعُول بِهِ قَوْله (فَلهم جنَّات المأوى)، فأبهم ذَلِك كَمَا أبهم قَوْله (أُخْفِي لَهُم) وَلم يسند إِلَى فَاعل بِعَيْنِه، وَلَو كَانَ (أُخْفِي) كَمَا قَرَأَهُ حَمْزَة، لَكَانَ أعطيهم جنَّات المأوى ليُوَافق أعطي (أُخْفِي) فِي ذكر فَاعل الْفِعْل،[45] وهو ماض على البناء للمفعول على (أفعِلَ)، والإخفاء: ضد الإظهار، وكلتا القراءتين جيدة.[46]

وممّا تمّ ذكره نستخلص أن القراءة الأولى (أُخفيْ)، عاد القول فيها على المولى عز وجل، بينما القراءة الثانية بالفتح (أُخفيَ)، فأبهم القول فيها بالبناء للمفعول ليدل بذلك على المبالغة فيما أخفي، لأنّ من دلالات البناء للمفعول التعظيم، أي أنَّ هذا الذي أخفي هو شيء عظيم، لا يستطيع أحد أن يعرف كنهه.

خلاصة:

ومما سبق ذكره يمكننا القول أنَّ اختلاف صيغ بناء الأفعال في القراءات القرآنية في زمن الماضي يكون على ثلاثة أضرب، إمّا بضم أوّل الفعل وكسر ما قبل آخره، أو بضم أوّل الفعل وثالثه وكسر ما قبل آخره، أو بضمّ أوّل الفعل وبفتح وتشديد ثانيه، وأنّ اختلاف صيغ الأفعال بين القراء العشرة في بناء الفعل للفاعل وبنائه للمفعول، منها ما يؤدي دلالة معينة ومنها ما يتفق معناه وإن اختلفت الصيغة البنائية، وهذا الاختلاف بين القراء العشرة وإن أدى إلى اختلاف المعنى من قراءة إلى أخرى فإنّ هذا الاختلاف ليس اختلاف تناقض، وإنّما اختلاف تنوع في الفهم أو المعنى بما يزيد من تجلي المراد ووضوحه، وعليه يمكننا القول أنّ الزيادة في البنى الصرفية من قراءة إلى أخرى قد تؤدي إلى زيادة في المعنى، ولكن دون تناقض قراءة مع أخرى.

قائمة الهوامش:

[1]- فخر الدين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط2، 1408هـ - 1988م، ص 248 .

[2]- ينظر: منصور سعيد أحمد أبوراس، اختلاف البنية الصرفية في القراءات السبع من طريق الشاطبية، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، المملكة العربية السعودية، 1425 -1426، ص 176.

[3]- ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، تح: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، دط، ص 323، 324.

[4]- نفسه، ص 324.

[5]- أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، تح: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاني، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط2، 1413هـ - 1993م، 220/4.

[6]- ينظر: الزجاج، معاني القرآن واعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ - 1988م، 469/2.

[7]- ينظر: النيسابوري، المبسوط في القراءات، تح: سبيع حمزة حكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، دط، 1981م ص 202. ابن زنجلة، حجة القراءات، ص 268.

[8]- محمد سالم محيسن، القراءات وأثرها في علوم العربية، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط1، 1404هـ - 1984م، 323/1-324.

[9]- ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 286/2.

[10]- ينظر: الأزهري، معاني القراءات، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، المملكة العربية السعودية، ط1، 1412هـ- 1991م،382/1.

[11]- النيسابوري، المبسوط في القراءات العشر، 178/1. الأزهري، معاني القراءات 300/1. ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط2، 1400هـ، ص 231.

[12]- تفسير القرطبي، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384هـ - 1964م، 124/5. محمد سالم محيسن، القراءات وأثرها في علوم العربية، 518/1. تفسير الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407، 497/1.

[13]- محمد سالم محيسن، الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، دار الجيل، بيروت، ط1، 1417هـ - 1997م، 149/2.

[14]- ابن زنجلة، حجة القراءات، ص 198.

[15]- أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 150/3.

[16]- النيسابوري، المبسوط في القراءات العشر، 178/1. الأزهري، معاني القراءات، 300/1. ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص 231.

[17]- محمد سالم محيسن، الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، 149/2.

[18]- تفسير القرطبي، 124/5.

[19]- ابن زنجلة، حجة القراءات، ص 198.

[20]- محمد سالم محيسن، مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، ص 142.

[21]- ينظر: بن زنجلة، حجة القراءات، ص 238. أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 260/3.

[22]- ينظر: المصادر نفسها.

[23]- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، 1414، 407/15.

[24]- ابن زنجلة، حجة القراءات، ص 238، الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 260/3.

[25]- المصادر نفسها.

[26]- مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تح: محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 1418هـ -1997م، 421/1.

[27]- الأزهري، معاني القراءات، 341/1.

[28]- ينظر: النيسابوري، المبسوط في القراءات العشر، ص 255 . ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص 571. شمس الدين القرطبي، تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384هـ - 1964م، 315/15.

[29]- ابن زنجلة، حجة القراءات، ص 632. محمد سالم محيسن، القراءات وأثرها في علوم العربية، 327/1.

[30]- الزجاج، معاني القران وإعرابه، 375/4.

[31]- ينظر: علاء الدين محمد بن إبراهيم بن عمر الشيحي، المعروف بالخازن، تفسير الخازن: لباب التأويل في معاني التنزيل، تح: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ، 74/4.

[32]- النيسابوري، المبسوط في القراءات العشر، ص 255. ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص 571. تفسير القرطبي، 315/15.

[33]- ابن زنجلة، حجة القراءات، ص 632. محمد سالم محيسن، القراءات وأثرها في علوم العربية، 327/1. أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 111/6.

[34]- تفسير الطبري، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1422هـ - 2001م، 327/20، 328. الشوكاني، فتح القدير، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط1، 1414هـ، 564/4.

[35]- ينظر: النيسابوري، المبسوط في القراءات العشر، ص 238. أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 321/4، 322.

[36]- ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص 338. الأزهري، معاني القراءات، 46/2.

[37]- ابن خالوية، الحجة في القراءات السبع، تح: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط،، 1401هـ، ص 186.

[38]- مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 527/1.

[39]- ينظر: تفسير الطبري، 382/12.

[40]- ينظر: السمرقندي، بحر العلوم، تح: محمود مطرجي، دار الفكر، بيروت، دط، دت، 147/2.

[41]- النيسابوري، المبسوط في القراءات العشر، ص 354.

[42]- بن زنجلة، حجة القراءات، ص 569.

[43]- الأزهري، معاني القراءات، 274/2.

[44]- ابن منظور، لسان العرب، 177/14.

[45]- ينظر: بن زنجلة، حجة القراءات، ص 569. أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 463/5-464.

[46]- الأزهري، معاني القراءات، 274/2.

قائمة المصادر والمراجع:

أ. القواميس والمعاجم.

- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت.

ب. الكتب.

- ابن خالوية، الحجة في القراءات السبع، تح: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط،، 1401ه.

- ابن زنجلة، حجة القراءات، تح: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، دط.

- ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط2، 1400ه.

- أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، تح: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاني، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط2، 1413ه - 1993م.

- الأزهري، معاني القراءات، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، المملكة العربية السعودية، ط1، 1412ه- 1991م.

- الزجاج، معاني القرآن واعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408ه - 1988م.

- الزمخشري، تفسير الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407.

- السمرقندي، بحر العلوم، تح: محمود مطرجي، دار الفكر، بيروت، دط، دت.

- الشوكاني، فتح القدير، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط1، 1414هـ.

- النيسابوري، المبسوط في القراءات، تح: سبيع حمزة حكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، دط، 1981م.

- شمس الدين القرطبي، تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384هـ - 1964م.

- علاء الدين محمد بن إبراهيم بن عمر الشيحي، المعروف بالخازن، تفسير الخازن: لباب التأويل في معاني التنزيل، تح: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ.

- فخر الدين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط2، 1408هـ - 1988م.

- محمد سالم محيسن، القراءات وأثرها في علوم العربية، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط1، 1404هـ - 1984م.

- محمد سالم محيسن، الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، دار الجيل، بيروت، ط1، 1417هـ - 1997م.

- مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تح: محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 1418هـ -1997م.

- منصور سعيد أحمد أبوراس، اختلاف البنية الصرفية في القراءات السبع من طريق الشاطبية، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، المملكة العربية السعودية، 1425 - 1426.

- الطبـري، تفســير الطبـري، تــح: عبــد الله بــن عبــد المحســن التركـي، دار هجــر للطباعــة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1422هـ - 2001م.